



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



دور الأوقاف في دعم التنمية المحلية في ولاية الجزائر

The role of waqfs in supporting local development in the state of Algiers

د. الحاج نوي¹، ط. د. ياسين دحامي²

¹ كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قطب الحسنية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. مخبر الأنظمة المالية والمصرفية وسياسات الاقتصاد الكلي في ضوء التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر).

² كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قطب الحسنية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف. مخبر الأنظمة المالية والمصرفية وسياسات الاقتصاد الكلي في ضوء التحولات العالمية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر).

Key words:

waqf;
local development;
waqf ownership;
waqf project;
waqf work.

Abstract

This study aims to explain the role of waqfs in supporting local development in the Algiers province, by showing the financing capabilities and developmental effects of their, for achieve many economic and social benefits in the province, enhance employment rates, and against poverty and unemployment. And also, determine the obstacles that cause the weak participation of the waqf sector in supporting local development in Algeria, and the requirements for its reform.

The study found that the Algiers province occupies the forefront in the number of waqf properties and their diversity at the national level. It also contains the largest endowment projects; Most important, the waqf complex project, Al-Kiram city, but its contribution to supporting local development remained modest and limited to serving the religious aspects. The study recommended the necessity of take care to the social aspect when we are distributing waqf rent, and making them as a factor for the community service, and amelioration the cultural awareness level among individuals of the importance of waqf work in the service of local development.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2022-12-04

القبول: 2023-04-24

الكلمات المفتاحية:

الوقف؛

التنمية المحلية؛

الأموال الوقفية؛

المشاريع الوقفية؛

العمل الوقفي.

تهدف هذه الدراسة، إلى إبراز دور الأوقاف في دعم التنمية المحلية، في ولاية الجزائر، من خلال إظهار الإمكانيات التمويلية، والآثار التنموية للأوقاف، لتحقيق العديد من المنافع الاقتصادية، والاجتماعية بالولاية، ورفع من معدلات التشغيل، ومحاربة الفقر، والبطالة، كما تبين الدراسة العقبات المتسببة في ضعف مشاركة قطاع الأوقاف، في دعم التنمية المحلية في الجزائر، والمتطلبات اللازمة لإصلاحها. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداتي الوصف والتحليل من المنهج الاستنباطي. ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، أن ولاية الجزائر، بالرغم من أنها تحتل الصدارة في عدد الأملاك الوقفية، وتنوعها على المستوى الوطني، وامتلاكها لأكبر المشاريع الوقفية؛ أبرزها مشروع المركب الوقفي، حي الكرام، إلا أن مساهمة الأملاك الوقفية، في دعم التنمية المحلية، مازالت متواضعة، وغير كافية، ومقتصرة على خدمة الجوانب الدينية فقط.

كما أوصت الدراسة، بضرورة الاهتمام بالجانب الاجتماعي، في توزيع عائدات الأوقاف، وجعلها عامل خدمة للمجتمع، ورفع مستوى الوعي الثقافي لدى الأفراد، بأهمية العمل الوقفي، في تحسين خدمة التنمية المحلية.

1. مقدمة

2.1. الأسئلة الفرعية

يتم تحديدها فيما يلي:

- ما مقصود بالوقف، وما علاقته بالتنمية المحلية؟

- أي دور تنموي للأوقاف في دعم التنمية المحلية، في ولاية الجزائر؟

- ماهي أسباب ضعف مشاركة الأوقاف في دعم التنمية المحلية في الجزائر؟ وما متطلبات اصلاحها؟

3.1. فرضيات الدراسة

تم تحديدها فيما يلي:

- هناك علاقة إيجابية بين نظام الوقف والتنمية المحلية.

- لم تحقق الأوقاف في ولاية الجزائر أي دور تنموي في دعم التنمية المحلية إلا في جوانب محدودة.

يواجه قطاع الأوقاف في الجزائر مشاكل وعقبات متعددة تمنعه من القيام بأداء دوره التنموي الكامل اتجاه دعم المجالات المختلفة للتنمية المحلية.

4.1. أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على مفهوم الوقف والتنمية المحلية؛

- إبراز العلاقة التنموية بين الأوقاف والتنمية المحلية؛

- رصد واقع الوقف في ولاية الجزائر، ومدى مساهمته في دعم التنمية المحلية.

- إظهار العقبات التي يواجهها قطاع الأوقاف في الجزائر، ومتطلبات اصلاحها؛

5.1. منهج البحث

للإجابة على السؤال الرئيسي والوصول إلى الأهداف المرجوة، يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأدواته الوصف والتحليل، وذلك من خلال مسح ورصد ووصف ما يتعلق بالوقف، والتنمية المحلية، بالإضافة إلى تحليل الإحصائيات المتعلقة بالدراسة والمتحصل عليها من مصلحة الأوقاف، بمديرية الشؤون الدينية لولاية الجزائر.

6.1. الدراسات السابقة

فيما يلي يتم ذكر أهم الدراسات السابقة، والتي تقاطعت مع دراستنا الحالية.

سبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية من منظور إسلامي- مساهمة صندوق الزكاة والأوقاف- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013. عالجت الباحثة الإشكالية التالية: كيف يمكن لمؤسستي الوقف والزكاة تمويل التنمية

تشغل التنمية المحلية، اهتمام متزايد في العديد من المجتمعات، والدول الطامحة إلى مستقبل أفضل، ذلك بأنها عملية وسلوك إستراتيجي، وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع، من حالة التخلف، والركود، إلى وضع التقدم والقوة؛ لذا فهي بحاجة إلى موارد مالية، متنوعة بشكل مستمر، ومتزايد، لتحقيق أهدافها بأكثر كفاءة ممكنة. ويقصور الموارد التمويلية، الحكومية، على تغطية مختلف النفقات، وتلبية مصالح الأفراد، وقضاء حوائجهم؛ كان لا بد من التوجه، نحو الاستعانة بموارد القطاع الخيري، كأحد الخيارات المتاحة لسد الفجوة، وإعطاء الدفعة القوية، في بناء قاعدة التنمية المحلية. وتأتي الأوقاف، ضمن موارد القطاع الخيري، التي ترفع بعض العبء، عن كاهل الحكومة، وتقدم الكثير من الخدمات المجتمعية، التي تترك أثرها الإيجابي، من النفع والفائدة في المجتمع.

تستحوذ الجزائر على أملاك وقفية متنوعة، تعد جزءاً مهماً، من الثروة الاقتصادية للبلد، فالأوقاف في الجزائر، أغلبها عبارة عن عقارات، تشمل مباني سكنية، أراضي فلاحية، وزراعية، ومحلات تجارية، يتم استغلالها عن طريق الإيجار، وتعطي إيرادات مالية معتبرة، تصب في صندوق مركزي للأوقاف، ويتم استخدامها، في أفضل وجوه الإنفاق على التنمية المحلية. أما في مجال ترقية الاستثمار الوقفي، تهتم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، في الجزائر، بتنويع المشروعات الوقفية، وتطوير طرق تنفيذها، وتمويلها، حيث عملت على بعث مشاريع استثمارية، ذات طابع اقتصادي، واجتماعي، في العديد من ولايات الوطن، والهدف من ذلك توسيع حظيرة الأملاك الوقفية من جهة، وتغطية نشاطات تنموية متعددة، تمكن من خدمة المجتمع، بما يتوافق واحتياجاته اليومية، من جهة أخرى.

تعد ولاية الجزائر الأغنى بالمتلكات الوقفية، حيث تحتل الصدارة، من مجموع الأملاك الوقفية، على مستوى الوطني، كما تحتوي ولاية الجزائر، على أكبر المشاريع الوقفية، وأعلىها قيمةً، أبرزها المركب الوقفي حي الكرام، هذه الثروة الوقفية، تسعى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، لاستخدامها في تلبية الاحتياجات الضرورية للأفراد، بحيث تكون عاملاً من عوامل التنمية المحلية في الولاية.

1.1. إشكالية الدراسة

مما تقدم ذكره، فإن الإشكالية التي نعمل على معالجتها في هذه الدراسة، تتلخص في السؤال الرئيس التالي:

أين يكمن الدور الذي تقوم به الأوقاف، في دعم التنمية المحلية، في ولاية الجزائر؟

- تعريف الوقف فقهاً: تعددت تعاريف الوقف عند جمهور الفقهاء على ضوء بعض الاختلافات التي قامت بين المذاهب في شأنه نذكرها فيما يلي:

عند أبي حنيفة الوقف هو: حبس العين عن ملك الواقف، والتصديق بالمنفعة، وذلك بناء على مذهبه في أن حقيقة الوقف تبرع للجهة الموقوف عليها، بمنافع الموقوف دون عينه التي تبقى جارية بملك الواقف (العزیز، 1996، صفحة 45).

أما عند المالكية الوقف أو ما يعرف بالحبس بأنه: إعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازماً بقاؤه في ملك معطيه ولو تقديراً، ومنهم من عرفه بقوله "الوقف ما ينتفع به مع بقاء عينه حقيقة أو حكماً، كالدرهم والدنانير" (السرجاني، 2010، صفحة 33).

وعرف فقهاء المذهب الشافعي الوقف بأنه: "حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته، وتصرف منافعه إلى البر تقرباً إلى الله تعالى" (عكرمة، 2008، صفحة 36).

أما تعريف الحنابلة للوقف بأنه: "تحبیس الأصل وتسبیل الثمرة" (السرجاني، 2010، صفحة 33). ويقصد بحبس الأصل بقاءه قائماً، وعدم التصرف فيه أو بيعه، أما تسبيل الثمرة فيقصد بها إنفاق الوقف في سبيل الله، وهو مفهوم مقتبس من قول النبي ﷺ "حبس أصلها وسبل ثمرتها" (البخاري، 1999، صفحة 451).

2.2. تعريف الوقف اقتصادياً

هو تحويل للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول رأسمالية إنتاجية، تنتج المنافع والإيرادات التي تستهلك في المستقبل جماعياً أو فردياً، فهو إذن عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً، فهي تتألف من اقتطاع أموال كان يمكن للواقف أن يستهلكها إما مباشرة، أو بعد تحويلها إلى سلع استهلاكية عن استهلاك الحاضر العاجل، وفي نفس الوقت تحويلها إلى استثمار بهدف زيادة الثروة الإنتاجية في المجتمع (قحف، 2000، صفحة 66).

فالوقف الإسلامي بحسب المضمون الاقتصادي هو عملية تنموية، تتضمن بناء التراكم الرأسمالي من خلال التضحية الآنية بالفرص الاستهلاكية مقابل زيادة وتعظيم التراكم الرأسمالي، والتي تعود خيراته على الأجيال القادمة (العاني، 2019، صفحة 71).

3.2. أركان الوقف وشروطه

لقد بين العلماء أن للوقف أربعة أركان هي الواقف والموقوف، والموقوف عليه، وصيغة الوقف، ولكل ركن من هذه الأركان

المحلية؟ وتوصلت الباحثة إلى أن الوقف والزكاة، مصدرين للتمويل المحلي المستمر والمتجدد، فهما يمثلان رافداً تمويليًا محلياً، يساهم مساهمة فعلية وحقيقية في تحقيق التنمية المحلية. كما توصلت إلى أن عدم اهتمام الحكومة الجزائرية بالقطاع الوقفي جعله لا يدر عوائد مالية تساهم في تمويل التنمية المحلية.

نجاة يحيوي، دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية في المجتمع الجزائري - دراسة تقويمية ميدانية ب مديرية الأوقاف والشؤون الدينية لولاية بسكرة أنموذجاً- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012. عالجت الباحثة الاشكالية التالية: ما هو دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية في المجتمع الجزائري؟ وتوصلت الباحثة إلى أنه يمكن للأوقاف، بعث قيم اجتماعية في المجتمع، كالتعاون والتكافل، خاصة في الظروف الاجتماعية المعاصرة، والمساهمة في تنمية رأس المال البشري الموجود، ومن ثم تحقيق الاستقرار في المجتمع، لكن يجب التركيز على الجوانب الاجتماعية، التي يمكن أن يحققها الوقف كبديل تنموي يعتمد على الجهود الذاتية والأهلية، أي لفت الانتباه إلى أن الوقف هدفه اجتماعي بالأساس ويجب الاهتمام بهذا الجانب.

رحيم حسين، مقترح إنشاء صناديق محلية للوقف الأصغر بالجزائر آلية للمساهمة في التنمية المحلية، وهو مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول الوقف الإسلامي أداة تمويل وتنمية، جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة، الجزائر، يومي 15 و16 أفريل 2019. عالج الباحث الاشكالية التالية: كيف يمكن إقامة منظومة صناديق وقفية محلية للوقف الأصغر بالجزائر في إطار إدارة لامركزية للأوقاف؟ وقد توصل الباحث إلى أن في إطار سياسة لامركزية، في إدارة الأوقاف، يمكن لهيئات الوقف المحلية المساهمة بفعالية في تحقيق سياسة التنمية المحلية، لاسيما في مجال مكافحة الفقر وتقليص فجوة الحرمان وبعث الحركية في تلك الأقاليم المهمشة.

2. مفاهيم نظرية حول الوقف والتنمية المحلية

يتم التطرق في هذه الجزئية إلى مختلف التعاريف المبينة لمعنى الوقف، مع ذكر أركان الوقف وشروطه.

1.2 تعريف الوقف لغة وشرعا

له تعاريف متعددة نذكر منها:

- تعريف الوقف لغتها: الوقف في اللغة هو الحبس، ويقال وقف الدابة أي: حبستها أو تصدقت بها أو أبدتها أي: جعلتها في سبيل الله إلى الأبد، وجمعه أوقاف ووقف، كوقت وأوقات (الجمل، 2008، صفحة 15).

شروطاً لا يصح إلا بها.

-ألا يتعلق به حق لغير الواقف كالعين المرتهنة.

أركان الوقف: للوقف أربعة أركان هي (عامر، 2006، صفحة 221):

-أن يمكن الانتفاع به عرفاً.

-أن يشتمل على منفعة مباحة.

الواقف: وهو الذي يملك عينا معينة كأرض أو أي عقار، ويغني حبس عينها وتسبيل منفعتها على جهة من الجهات.

شروط الموقوف عليه: ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي (القضاة، 2011، صفحة 86).

الموقوف: وهو العين المحبسة عن ملك صاحبها، وقد تكون أرضاً أو بيتاً أو غير ذلك.

-أن يكون الموقوف عليه جهة بر: الأصل في شرعية الوقف أن يتقرب العبد بالوقف صدقة لله تعالى بالإتفاق في أوجه البر المختلفة.

الموقوف عليه: وهو الجهة التي يريد الواقف تسبيل المنفعة عليها، وقد تكون هذه الجهة إحدى جهات البر أو فرعاً من فروع الواقف وذريته كأولاده وأحفاده.

-عدم انقطاع الجهة الموقوف عليها: أي أن تكون جهة البر في الموقوف عليه دائمة الوجود كالفقراء وطلاب العلم، أي فلا يصح الوقف لجهة يجوز انقراضها بحكم العادة.

صيغة الوقف: وهي الألفاظ التي ينعقد بها الوقف أو ما يقوم مقام الألفاظ من كتابة أو تصرف أو غير ذلك.

-ألا يعود الوقف على الواقف (ألا يكون الوقف على النفس): وقد اختلف الفقهاء في الوقف على النفس فأجازته الحنفية والحنابلة ومنعه غيرهم.

شروط الوقف: لكل ركن من أركان الوقف شروط يجب توفرها ولا بد من مراعاتها حتى يكون الوقف صحيحاً.

-أن تكون الجهة أهلاً للتملك: فلا يصح الوقف على البهائم. شروط الصيغة: يشترط في صيغة الوقف شروط أهمها (الخيال، 2004، الصفحات 143-149):

شروط الواقف: ويشترط فيه أن يكون أهلاً للتبرع، وأهلية التبرع المعبر عنها بكامل الأهلية تتحقق إذا توافر في الشخص أربع شروط (شليبي، 1982، صفحة 345، 346):

-أن تكون دالة على الجزم بالنعقد، فلا ينعقد الوقف بالوعد به، كما لو قال سأقف على ذريتي وما أشبه ذلك.

-أن يكون حراً فلا يصح الوقف من الرقيق لأنه لا ملك له يتبرع به أو يسقطه، بل هو ملك لسيده.

-أن تكون الصيغة لفظاً، فلا ينعقد الوقف بالصيغة الفعلية، وهذا الشرط قال به الحنفية والشافعية، وذهب المالكية والحنابلة إلى أن الصيغة الفعلية تكفي للدلالة على الوقف وينعقد بها، ومثال ذلك: لو جعل أرضه مسجداً وأذن للناس بالصلاة فيه، وكذا لو أذن بالدفن في أرضه فعلى الخلاف السابق.

-أن يكون بالغاً ولهذا لا يصح وقف الصبي سواء كان مميزاً أو غير مميز، لأن غير المميز ليس أهلاً للتصرفات مطلقاً، والمميز ليس أهلاً للتبرعات.

-أن تكون الصيغة دالة على التنجيز، فلا يصح الوقف المعلق، ولا المضاف إلى شرط المستقبل، لأن الوقف فيه معنى تملك المنافع والغلة، والتملكات يبطلها التعليق.

-أن يكون عاقلاً فلا يصح من فاقد كالمجنون أو ناقصه كالمعتوه، ويلحق بذلك من حصل خلل في عقله بأي سبب من الأسباب.

-أن يقع الوقف لازماً، فلا يصح شرط الخيار فيه، كأن يقول داري وقف على أني بالخيار شهراً، فإذا علقه بشرط الخيار بطل، والعلّة فيه ما سبق في شرط التنجيز، ولأن خيار شرع للتروي والتفكير في عاقبة الأمر المتردد بين المصلحة المضرة.

-أن يكون رشيداً، وهو أن يكون الشخص حسن التصرف في المال على مقتضى العقل والشرع.

-ألا يكون في صيغة الوقف شرط ينال في مقتضاه أو يعود عليه بالإبطال، فإذا شرط شرطاً محرماً أو شرطاً ينال في مقتضى الوقف فإنه يبطل الوقف.

شروط المال الموقوف (العين المحبوسة): للمال الموقوف شروط لا بد من توافرها فيه لكي يصح وقفه وهذه الشروط هي (قاسم، 2010، صفحة 22):

4.2. تعريف التنمية المحلية وأهدافها

-أن يكون الموقوف مالا متقوماً من عقار أو غيره.

-تعريف التنمية المحلية: هي مجموع العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية

-أن يكون معلوماً محدداً، أي أن يكون الموقوف معلوماً علماً ينفي الجهالة عنه، منعا للنزاع، لا يصح الوقف إلا إذا كان الموقوف معلوماً علماً نافياً للجهالة، ولا يصح الوقف إذا قال وقفت بعض أملاكى، أو داراً من دوري دون أن يحددها، وإنما لم يصح الوقف لأنه لا يمكن الانتفاع بالموقوف دون تسليمه.

-أن يكون مملوكاً للواقف وقت الوقف، أي أن يكون الموقوف مملوكاً للواقف ملكية تامة في الجملة وإلا كان باطلاً.

-أن يكون معيناً غير شائع.

التي تساعد في تحقيق التنمية المحلية وتحقيق أعلى عائد اقتصادي للمجتمع إذا أحسن تنظيمها (أمحمدي بوزينة، 2015، صفحة 196)، (بتصرف).

بنظرة فاحصة في المضامين التي ينطوي عليها النظام الوقفي سواء من حيث العملية الوقفية ومشئها أو الأوعية المالية التي يحتويها الوقف، والجهات المستهدفة من وراء ذلك، وما ينبثق عن كل ذلك من مؤسسات وأنشطة تطل مختلف أطراف العملية الوقفية وأهدافها يجعل العلاقة بين النظام الوقفي والتنمية المحلية أمراً لازماً، إذ تتجلى لنا ملامح العلاقة بين الوقف والتنمية المحلية في إمكانية الاستفادة من الوقف في تحويل الأموال من الاستهلاك وتوجيهها نحو الاستثمار، فالوقف في مضمونه وحقيقته الاقتصادية هو عملية تنموية، سواء لتنمية الأصول الإنتاجية أو في توزيع عوائده على مستحقيه. (دلالي، 2015، صفحة 286)، (بتصرف).

فعملية التنمية المتوخاة من الأوقاف تتسم في أغلب حالاتها بالديمومة والاستمرار، حيث تتفوق مؤسسات الأوقاف على موارد التمويل الأخرى، بأنها تمثل مورداً منتظماً يفي باحتياجات التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة، وهكذا يتضح من مضمون الوقف وحقيقته أنه عملية تنموية متكاملة وذات تأثير اقتصادي بعيد المدى، وذلك يربط الاتجاهات الاستثمارية للوقف بخطط التنمية المحلية التي تعتمد عليها الهيئات المحلية دون أن يؤثر ذلك على استمرارية أعيان الوقف أو يؤدي إلى انخفاض عوائده. (أمحمدي بوزينة، 2015، صفحة 197).

فالوقف في الأصل ثروة استثمارية متزايدة ومتجددة، يتزايد يوماً بعد يوم، وهو في شكله العام ثروة إنتاجية تمثل تراكمًا استثمارياً ويمنع تعطيله عن الاستغلال، حيث تضاف دائماً أوقاف جديدة إلى ما هو موجود وقائم من الأوقاف القديمة، دون أن ينقص من القديمة شيء (بولكور وشرون، 2013، صفحة 40)، وبالتالي لا بد من الاهتمام بتنميته واستثماره للإبقاء على قدرته في إنتاج السلع والخدمات، حتى يؤدي دوره في تراكم رأس المال الإنتاجي المخصص لأعمال البر والخير في المجتمع.

6.2. التكامل بين الوقف المحلي والتنمية المحلية

يأخذ التكامل بين الوقف المحلي والتنمية المحلية اتجاهين، كل منهما يبرز وجهاً للتأثير المتبادل للعلاقة ما بين هذين المتغيرين (رحيم، 2019، الصفحات 09-10).

- اتجاه وقف محلي تنمية محلية: أي أثر الوقف المحلي على التنمية المحلية، يمكن ذكر ما يلي:

-الوقف بطبيعته وبروح الشرع يستهدف الأقربين بالأولوية، فالأقربون أولى بالمعروف من حيث النسب والمكان، ووفقاً لذلك يسعى الواقف فرداً أو مؤسسة أن يجعل وقفه فيمن حوله، وهو ما ينسجم وتحقيق التنمية المحلية.

الشاملة، لكي تشارك مشاركة فعّالة في التقدم على المستوى الوطني (الحميد، 2001، صفحة 13).

وتعرف أيضاً على أنها: دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تعبير مقصود ومرغوب في المجتمعات المحلية، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخل (رشيد، 1986، صفحة 16).

مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي، هي العمليات التي تتم بشكل قاعدي بغرض التغيير للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، بالاعتماد على المشاركة الشعبية والجهود الحكومية، لتحسين الأحوال المعيشية لأفراد المجتمع المحلي.

-أهداف التنمية المحلية: تسعى التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، أذكر أهمها فيما يلي:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في أو في مراكز الجذب السكاني.

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها.

- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية، مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع بالاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يساهم في تطوير تلك المناطق وفتح أبوابها المزيد من فرص العمل.

5.2. العلاقة بين الأوقاف والتنمية المحلية

إن قطاع الأوقاف بما يملكه من إمكانات تنموية، بوسعه أن يقوم بدور حيوي وبارز في عملية التنمية وفي مواجهة التحديات الاقتصادية، لاسيما إذا عملت الدولة على تحديث وتطوير هذا القطاع، فالأوقاف إحدى أهم الأدوات التنموية

والأطفال المتدربون من الابتدائي إلى الثانوي بالإضافة إلى المستوى الجامعي، وحتى الكبار ومحو الأمية، والجدول رقم (1)، يبين بوضوح الفئات وعدد المتدربين بالمدارس القرآنية في ولاية الجزائر.

الجدول رقم (1): عدد المتدربين بالمدارس القرآنية بولاية الجزائر

المقاطعة	عدد المدارس القرآنية	ما قبل المتدرب		المتدربون		الداخليون		الكبار		محو الأمية
		أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 6 سنوات	إبتدائي-متوسط-ثانوي	جامعي	التيهون	الوقفون	المشروعون	غير المتدربين	
الروبيية	03	300	334	434	12	05	296	41	30	120
الدار البيضاء	11	1464	616	1394	98	05	19	145	60	465
الحرش	01	20	/	60						
براقى	09	1700	840	1470	171	/	/	150	40	260
بنر مراد رابيس	04	657	235	1780	815	08	31	/	327	288
حسين داي	04	640	165	390	50	18	68	55	30	115
باب الوادي	03	340	100	211	10			11	25	64
سبدي امحمد	01	/	30	60	/	/	/	/	/	/
الشراقة	06	1017	344	484	37	/	/	107	20	223
بنر توتة	02	110	/	100	06	01	02	10	30	30
الدرارية	05	900	600	997	103	03	21	129	27	283
بوزريعة	05	412	55	625	57	05	14	46	46	102
زرالدة	04	905	198	359	40	02	24	387	28	123
المجموع	58	8465	3517	8364	1399	47	475	1081	663	2073

المصدر: وثيقة داخلية مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية الجزائر.

يتبين من خلال الجدول رقم (1) الدور الذي تقدمه المدارس القرآنية، في مجال التعليم، إذ تتيح، إمكانية التعليم لمختلف الفئات والشرائح العمرية، وحسب مستواهم الثقلي، ودون مقابل مالي، حيث بلغ عدد المتدربين على مستوى 58 مدرسة قرآنية، أكثر من 26000 طالب، موزعة على عدد من الأقسام القرآنية، المزودة بمختلف التجهيزات الحديثة. اهتمت المدارس القرآنية بنسبة كبيرة بتعليم صغار السن، بدءا بالحروف وكيفية الكتابة، إلى آداب الاخلاق، وتحفيظ القرآن الكريم، كما تساعد في تحضير الصغار، للدخول الى المدرسة، من خلال فتح أقسام تحضيرية، حيث بلغ مجموع الطلبة، ما قبل التمدرب (تحضيري) أقل من 06 سنوات، ما يقدر 11982 طالبا، كما اهتمت المدارس القرآنية بالصغار، ما قبل الدراسة. وتهتم أيضا بالمتدربين، حيث شملت المتدربون، من مرحلة الابتدائي إلى مرحلة الثانوي، وقدر بـ 8364 طالبا، أما متدربوا الجامعي بلغ عددهم 1399 طالبا،

الهدف من الوقف مهما كان أصله وطبيعته عينا أو نقدا (ومهما كان غرضه) تعليمي، ثقلي، اجتماعي، صحي، اقتصادي (هو تمكين الموقوف عليه) أو عليهم (من رأس مال لتتمية وتفجير قدراته ومواهبه، وهو ما يفضي في محصلته إلى تنمية اجتماعية وثقافية واقتصادية.

الاستثمار الوقفي يعد من أهم المداخل لمساهمة المؤسسات والصناديق الوقفية في إقامة مشاريع يستفيد منها السكان المحليون، كالمدارس والمصحات والصروح الثقافية والمراكز التجارية وغيرها، وهي كلها هياكل قاعدية تستهدف تنمية المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة لدى المحليين.

اتجاه تنمية محلية وقف محلي: وهنا نتحدث عن تأثيرات التنمية المحلية على نظام الأوقاف، ومن ضمن التأثيرات في هذا الاتجاه نذكر ما يلي:

عندما يكون زمام المبادرة للمحليين ويتم إشراك المستثمرين والسكان المحليين في تقرير البرامج التنموية المختلفة الخاصة بمناطقهم تتدعم حصيلة الأوقاف ويزيد عدد الواقفين.

وجود حركية محلية ونشاط اقتصادي واجتماعي وثقلي حافظ كبير على زيادة الأوقاف، إذ أن تلك الحركية تخلق في الحقيقة مجالات للوقف.

تحسن مستوى الحياة وارتفاع مستوى الدخل محليا يؤدي إلى نمو حجم الأوقاف، لأن الدخل أهم المتغيرات المؤثرة في التنمية، حيث سيبرز على إثر ذلك واقفون محليون جدد.

3. الدور التنموي للأوقاف في دعم التنمية المحلية في ولاية الجزائر

تتوفر ولاية الجزائر كغيرها من ولايات الوطن على تركيبة متنوعة من الممتلكات الوقفية والتي يتم تفصيلها كما يلي:

1.3. أوقاف المنشآت الدينية (المساجد والمدارس القرآنية والزوايا)

تحصي ولاية الجزائر عدد لا بأس به من المنشآت الدينية من مساجد وزوايا ومدارس قرآنية، التي تعد منبرا للعبادة والدعوة والتعليم وإرشاد الناس وتمكينهم من معرفة دينهم وديانهم.

المساجد: تحتوي ولاية الجزائر 724 مسجد موزعة على 57 بلدية، مرتبة حسب موقعها ووظيفتها وطاقة استيعابها والخصوصية التاريخية والمعمارية التي تميزها.

المدارس القرآنية والزوايا: إضافة إلى وقف المساجد توجد مرافق التعليم القرآني من المدارس القرآنية والزوايا التي تعد منارات علمية للتربية والتعليم وتحفيظ القرآن الكريم وتفسيره وتلقين معارف وآداب الدين الاسلامي للأطفال والشباب وحتى كبار السن.

إحصاء المتدربين بالمدارس القرآنية بولاية الجزائر: تقدم المدارس القرآنية في ولاية الجزائر خدماتها للمتدربين في مختلف الفئات العمرية تمثلت في الأطفال الأقل من 06 سنوات،

-تشمّل العقارات الموقوفة، بولاية الجزائر، الأراضي الفلاحية، والمبينة، والمباني السكنية المتعددة الاستخدامات، والمحلات التجارية؛

-تمثل الأراضي الوقفية، أكبر عدد من مجموع الممتلكات الوقفية في الولاية، أي بنسبة 37 % من مجموع الأملاك الوقفية؛

-معظم السكنات الوقفية، هي سكنات وظيفية إلزامية، غالبيتها خاصة بمستخدمي السلك الديني، من الأئمة، ومعلمي القرآن، والكثير منها ملحقة بالمساجد؛

-كل الأملاك الوقفية، بولاية الجزائر مستغلة، وفي الخدمة، حتى وإن كان بضعها بدون تسوية، أو أن بعض المستغلين لا يدفعون مستحقات الايجار؛

-كل الأوقاف العقارية، في ولاية الجزائر، ذات طبيعة استثمارية، ويتم استغلالها عن طريق الايجار فقط.

بالإضافة إلى الأوقاف العقارية نجد في ولاية الجزائر أنواع أخرى من الموقوفات تمثلت في: (مديرية الشؤون الدينية والأوقاف الجزائر، 2022)

-وقف المنقول: يعود إلى سنة 2014 أين وقفت طبيبة أجهزة طبية متمثلة في لوازم جراحة الأسنان بعقد وقف، وقيد على مستوى مديرية الشؤون الدينية بالولاية على أساس وقف منقول، وحاليا تقوم مديرية الشؤون الدينية بالولاية بتأجيله.

-وقف النقود: يتمثل وقف النقود في الجزائر في التبرعات الممنوحة لبناء المساجد والمشاريع الدينية، حسب المعلومات المقدمة من مصالح الشؤون الدينية والأوقاف بولاية الجزائر بلغ عدد المساجد والمشاريع الدينية التي تم التكفل بها من طرف المحسنين لبناء وإتمام وإعادة التهيئة لثلاث سنوات الأخيرة (من سنة 2019 إلى غاية نهاية 2021) 135 حالة.

-وقف المنافع: ونجده في الجانب التعليم الديني أين يقوم بعض المعلمين المتطوعين بوقف جزء من أوقاتهم لصالح المدارس القرآنية، لتعليم وتحفيظ الطلبة القرآن الكريم وعلومه، أين وصل عددهم بولاية الجزائر 1163 مؤطر متطوع.

3.3. المشاريع الوقفية الموجهة لدعم التنمية المحلية في ولاية الجزائر
"مشروع المركب الوقفي حي الكرام أنموذجاً"

ما إن يذكر الاستثمار الوقفي في الجزائر إلا ذكر معه المشروع الوقفي حي الكرام، كعلامة بارزة في ولاية الجزائر، لما يتميز به من مرافق اجتماعية واقتصادية تخص الصحة والسكن والعمل والعبادة وغيرها من الجوانب التي تهتم بتنمية وخدمة المجتمع في الولاية.

-تعريف مشروع المركب الوقفي حي الكرام: يُعد المركب الوقفي، حي الكرام، مشروع استثمار وقفي بارز، في ولاية الجزائر، حيث انطلقت أشغال إنجاز هذا المركب، سنة 2001 على

كما اهتمت أيضا، بغير المتدربين، وعمامة الناس، بفتح أقساما خاصة لمحو الأمية، وتعليم الكبار.

2.3. الأملاك الوقفية الاستثمارية

تحصي ولاية الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2020، كم هائل من الأملاك الوقفية تتواجد في كل مقاطعات الولاية الأربعة عشر، وتضم السكنات والمحلات التجارية والأراضي الفلاحية وأملاك أخرى يبينها الجدول رقم (2) التالي:

الجدول رقم (2): عدد الممتلكات الوقفية وتوزيعها في ولاية الجزائر

المقاطعة (المحافظة)	أنواع الأملاك الوقفية					
	سكن الزامي وظيفي	سكن وظيفي	أراضي مبنية	محلات تجارية	أراضي فلاحية وأشجار مثمرة	الجماعي في المقاطعة (مكتبات، مرافق، العرشات والعيادات... الخ)
زرالدة	13	-	-	-	-	13
الشرافة	48	15	01	35	02	101
الدرارية	52	-	-	04	-	56
بئر توتة	29	12	-	05	20	66
بئر مراد رابيس	57	30	45	17	03	152
بوزريعة	14	23	357	85	-	479
باب الوادي	24	58	133	66	04	285
حسين داي	19	22	-	06	03	50
سيدي أمحمد	12	33	-	17	02	64
الحراش	29	02	-	-	05	36
براقي	62	-	-	-	02	64
الدار البيضاء	67	-	-	03	02	72
الروبية	30	01	-	03	-	34
سيدي عبد الله	07	-	-	-	-	07
المجموع	463	196	536	237	23	1479

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على وثيقة مقدمة من طرف مديرية الشؤون الدينية لولاية الجزائر.

من الجدول رقم (2) يتم تسجيل الملاحظات التالية بخصوص الممتلكات الوقفية الاستثمارية بولاية الجزائر:

-يبلغ عدد الممتلكات الوقفية بولاية الجزائر 1479 ملك وقفي، موزعة على 14 دائرة، و 57 بلدية، تضم السكنات والمحلات التجارية والأراضي الفلاحية وأملاك أخرى؛

-بالنظر لطابعها العمراني، تحصي مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، بولاية الجزائر عدد كبير من السكنات الوقفية؛

-إيجار الممتلكات الوقفية بالمركب حي الكرام: تحدد قيمة إيجار الممتلكات الوقفية بالمركب الوقف حي الكرام حسب المساحة بالمتري المربع الواحد مضروبة في سعر مرجعي والمقدر 35 دج للسكنات و250 دج بالنسبة للمحلات التجارية، يضاف إليها نسبة 37% الخاصة بالخدمات التي يستفيد منها المؤجر والتي تخص نظافة والصيانة والحراسة... إلخ. وبالتالي تحسب قيمة الإيجار الملك الوقفي بالطريقة التالية: المساحة $م^2 \times 2 \dots \times 37\%$.

-السكنات: يحدد مبلغ إيجار الشهري للسكنات بالمركب الوقفي حي الكرام حسب عدد الغرف ومساحتها. وكانت كيفية تحديد قيمة الإيجار لسكنين بالمركب كالتالي:

-الأول: يتكون من 03 غرف بمساحة 80 م². وبالتالي يكون سعر الإيجار كما يلي: 80م² × 35 دج × 37% = 3836 دج.
-الثاني: يتكون من 04 غرف بمساحة 100 م². وبالتالي يكون سعر الإيجار كما يلي: 100م² × 35 دج × 37% = 4795 دج. وبالتالي نجد أن قيمة إيجار السكنات تتراوح ما بين 3800 دج و4800 دج.

-المحلات التجارية: يحدد مبلغ إيجار المحلات التجارية بالمركب الوقفي حي الكرام حسب مساحة المحل بالمتري المربع، مضروبة في السعر المرجعي المقدر ب 250 دج، مضافاً إليها نسبة 37% الخاصة بالخدمات، وبحسب الاختلاف في مساحة المحلات التجارية تراوحت قيمة إيجارها ما بين 5000 دج و20000 دج.

-الضندق مؤجر ابتداءً من سنة 2021 بقيمة 230 ألف دينار جزائري شهرياً.

-موقف السيارات في المرأب، قيمة إيجار هي 1500 دج للسيارة الواحدة شهرياً.

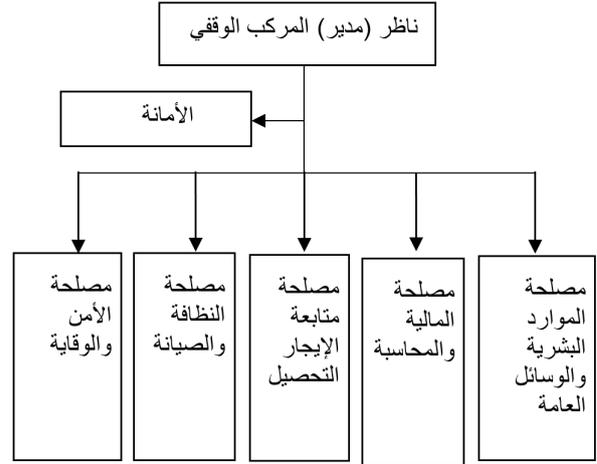
-مبنى مؤجر للوكالة الوطنية لإنجاز وتسيير المسجد الأعظم بقيمة 05 ملايين دينار جزائري شهرياً.

4. العقبات المتسببة في ضعف مشاركة الأوقاف في دعم التنمية المحلية في الجزائر ومتطلبات الإصلاح

بالرغم من مجهودات الوزارة، للنهوض بقطاع الأوقاف في الجزائر، إلا أنه مازال يعاني من مشاكل وعقبات عديدة، تتطلب القيام بإصلاحات شاملة حيال وضعيت الأوقاف الحالية لتجاوز كل معوقات النجاح التي أضعفت دور الأوقاف وتسببت في عرقلة فاعلية أدائها وحسن سير نشاطها، ولتحقيق هذا الطموح ينبغي إيجاد سبل جديدة للعمل بها لتُعظم شأن الأوقاف في أثارها الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، ومن هنا تظهر الحاجة إلى إيجاد مقترحات عملية

أرض ووقفية، مساحتها ثلاث هكتارات ونصف، وتم تمويله من ميزانية الدولة بالكامل بمبلغ 1.3 مليار دج، ويقع هذا المركب بحي مزوار، ببلدية بئر خادم، دائرة بئر مراد ريس. تم إنشاء المركب الوقفي حي الكرام، بناءً على القرار الوزاري، رقم 369 المؤرخ في 14 محرم 1432 هـ الموافق لـ 20/12/2010، المتضمن تنظيم المركب الوقفي حي الكرام، وسيره، وتم تعيين ناظره، بناءً على القرار الوزاري رقم 67، والشكل رقم (1) يبين الهيكل التنظيمي للمركب الوقفي حي الكرام.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي للمركب الوقفي حي الكرام



المصدر: من إعداد الباحثان بناءً على معلومات مقدمة من طرف الإدارة العامة للمركب الوقفي.

الأمالك الوقفية التابعة للمركب: يحتوي المركب الوقفي حي الكرام على العديد من المرافق تخص عمارات بها شقق سكنية ومرافق أخرى تجارية وخدماتية، مبنى للبنك وفندق وعيادة، أذكرها فيما يلي:

- 07- عمارات تتكون من 130 شقة سكنية جميعها مشغولة.
- 81- محل تجاري.
- 25- مكاتب إدارية.
- مرأب، به 42 موقف (مكان) للسيارات.
- مبنى البنك، يتكون من 05 طوابق جاهزة للاستثمار + طابق أرضي.
- عيادة طبية، تتكون من 05 طوابق + طابق تحت أرضي.
- فندق، يتكون من 05 طوابق تحتوي 48 غرفة.
- مسجد محلي (مصلى).
- ملعب رياضي جوارى.
- مبنى مؤجر للوكالة الوطنية لإنجاز وتسيير المسجد الأعظم، يتكون من 05 طوابق + طابق أرضي وطابق تحت أرضي.

العقبات الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

-انخفاض الإيرادات المتأتية من استغلال الأملاك الوقفية، يضعف مساهمة هذا القطاع في أداء دوره التنموي في المجتمع.

-افتقار المنظومة الاقتصادية في الجزائر إلى المؤسسة المالية أو السوق المالي، والتي تجعل من أولوياتها واهتماماتها استثمار أموالها في مجال الأوقاف، أو استقطاب أوقاف جديدة.

-سوء التخطيط فمعظم المشاريع الوقفية التي تعطلت أو ضعفت أو توقفت، إنما يرجع سبب ذلك إما إلى أخطاء في الصياغة ودراسات الجدوى الاقتصادية، وإما بسبب اجتهادات فردية وعدم استشارة المتخصصين.

-محدودية أساليب وصيغ الاستثمار في الأملاك الوقفية، واعتمادها على الأيجار دون الصيغ الأخرى التي يتيحها القانون في الجزائر، وهذه الصيغة (الأيجار) قديمة جدا ومرودها ضعيف لا يعظم شأن الوقف.

-كثرة النزعات على الأملاك الوقفية بين إدارة الوقف وجهات أخرى، أمر صعب من استغلالها.

-امتناع وتماطل المستأجرين في دفع مستحقات الأيجار بصفة منتظمة يجعل الحصيد متذبذبة وغير مستقرة.

-غياب الأساليب الوقفية الحديثة، لجذب واستقطاب الأوقاف الجديدة التي لها علاقة مباشرة في تمويل التنمية المحلية كالصناديق والأسهم الوقفية.

-محدودية تركيبة الأملاك الوقفية في الجزائر، حيث بين الغياب التام لصور الأوقاف المستجدة: كالوقف النقدي لعدم وجود اطاره القانوني، وقف الحقوق المعنوية وقف الأسهم في الشركات، التي تزيد من توسيع دائرة نشاط الوقف وأثاره التنموية الشاملة داخل المجتمع.

-الاعتماد على التمويل الذاتي للمشاريع الوقفية، الذي مصدره إيرادات الصندوق المركزي للأوقاف يبقى غير كافي لتلبية جميع الاحتياجات المالية اللازمة للمشاريع الوقفية.

العقبات الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

-عدم التحلي بالمسؤولية الاجتماعية لدى الكثير من رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية، داخل المجتمع الذي يعملون فيه، وذلك عن طريق المساهمة بوقفيات للمجتمع تعمل حل بعض المشكلات الاجتماعية، مثل مساعدة الفقراء وتحسين الخدمة العامة وتوفير السكن والرعاية الصحية والتعليم، وخلق فرص للعمل، وحماية البيئة وغيرها.

-انتشار رقعة الفقر في المجتمع وشعور الفرد بالعيش في مرحلة أو ظروف غير مستقرة، يؤدي إلى تقليص مبادرات الأفراد في وقف ممتلكاتهم.

-غياب المشاركة الشعبية لأفراد المجتمع المحلي في الوقف، راجع لعدم وجود تحفيزات تستجيب بصفة مباشرة لوظيفة

تمكن من مشاركة الوقف في التنمية المحلية طبقا لصورته الأصلية وأغراضه المجتمعية.

1.4. العقبات التي تواجه قطاع الأوقاف في دعم التنمية المحلية في الجزائر

يواجه قطاع الأوقاف في الجزائر مجموعة من العقبات التي أضعفت فاعلية أدائه وحسن سير نشاطه لدعم التنمية المحلية، نذكر بعضها فيما يلي:

العقبات القانونية والإدارية: وتتجسد في العقبات التالية:

-مركزية اتخاذ القرارات وعدم استقلالية الإدارة الوقفية المحلية، حيث دائما يرجع موظفي مديرية الشؤون الدينية والأوقاف إلى الوزارة المكلفة، مما يؤدي إلى بطء تنفيذ الاجراءات التي قد تكون سببا حقيقيا معرقلا للعمل الوقفي.

-غياب المنظومة القانونية والمؤسسية التي تقوم بدور الوساطة لجذب ودمج جهود الواقفين في المجتمع.

-التسيير القديم للأملاك الوقفية الذي أثبت محدوديته، والذي لا يمكن أن يفتح أفقا واسعا لتمكين الأوقاف في القيام بدورها التنموي الاقتصادي والاجتماعي.

-إدارة الأملاك الوقفية محليا من طرف مكتب واحد، تابع لمصلحة الإرشاد والشعائر الدينية والأوقاف، ليس له القدرة على القيام بكل الأعمال الموكل بها وثقلها بمختلف مشاكلها، حيث يقوم بمهمة إدارة الأملاك الوقفية وحمايتها والبحث عنها، وجردها، وتوثيقها، وإبرام عقود إيجارها ومتابعتها.

-غياب إطار مؤسسي فعال يستجيب لطبيعة النشاط الوقفي القائم على الإدارة الحرة للواقفين (عدم تدخل الدولة، حماية والدعم فقط) (يحياوي، 2012، صفحة 294).

-الإدارة المركزية للأوقاف من خلال وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، لا تناسب طبيعة الأوقاف ذي طبيعة المحلية والمجتمعية والاستقلالية والإدارة الذاتية (تدخل الدولة في شؤون الأوقاف وتغيير شروط الواقفين) (يحياوي، 2012، صفحة 294).

-عدم وضوح الاختصاصات الإدارية وتداخلها، مما يؤدي في كثير من الحالات إلى تشتت المسؤولية وصعوبة المحاسبة أو المساءلة، مما يتسبب في تعطيل وتأخر الكثير من المشاريع الوقفية، ويحد من إمكانية قيام الوقف بدوره التنموي في المجتمع (دهيليس، 2020، صفحة 184).

-غياب التدريب والتأهيل للعنصر البشري القائم على تسيير شؤون الوقف في الجزائر، وإن وجد فهو تأهيل وتدريب إداري بحت، حيث إن القائمين على الوقف يلزم تأهيلهم وتدريبهم وتعليمهم أصول الوقف الإسلامي (دهيليس، 2020، صفحة 185).

الوقف داخل المجتمع.

-النظرات السلبية من الناس، التي من أسبابها انتفاع بعض الأفراد والجهات بالأوقاف وهم لا يستحقونها.

-غياب الإسهام الاجتماعي للوقف وعدم جعله عامل خدمة للمجتمع، يؤدي إلى تغيير مفهوم الايجابي للوقف عند الكثير من الناس.

عدم إدراج الأوقاف في خطط التنمية المحلية يضعف طاقات المجتمع المحلي، في بذل الجهود الذاتية والمشاركة الايجابية للأفراد في تحمل جزء أعباء المجتمع.

-العقبات الثقافية: وتمثل فيما يلي:

-عدم تقبل أفراد المجتمع فكرة إدارة الوقف من طرف جهة الحكومية.

-ثقافة المجتمع الجزائري تجاه الوقف والمقتصرة في الوقف للمساجد والمقابر ومدارس التعليم القرآني وما يلحق بها، بينما نجد الوقف اليوم بعض الدول الاسلامية في قطاعات مختلفة، كإقامة الكليات والمستشفيات ومؤسسات الزراعية والصناعية والفنادق.

-غياب الإعلام والوعي الاجتماعي في موضوع الأوقاف ومقاصدها، وبأدوارها الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع أدى إلى تراجع الاهتمام بالأوقاف والمبادرة في احيائها.

-غياب الصيغ الكفيلة التي تبعث على الثقة وتحفز المواطنين على وقف ممتلكاتهم، فالأوقاف الجزائرية تحتاج نهضة مشتركة ترمم العلاقة بين الواقف والإدارة الوقفية لتقلص العزوف الكبير وفجوة بينهما.

وكل هذه العقبات التي بدت لنا، إننا نراهن على أنه إذا تم تخطيطها لكفيلة للنهوض بقطاع الأوقاف ومشاركته في دعم التنمية المحلية وخدمة المجتمع.

2.4. متطلبات إصلاح قطاع الأوقاف لدعم التنمية المحلية في الجزائر

يتطلب إصلاح قطاع الأوقاف في الجزائر لدعم التنمية المحلية، القضاء أو تخفيف من حدة الآثار السلبية غير المحمودة وكذا مختلف العقبات التي ذكرناها أولم نذكرها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (قشوش، 2017، صفحة 125).

-تركيز كل اهتمام الوزارة على الدور الذي يؤديه القطاع الوقفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد قصد تلبية الحاجات المطلوبة.

-إيجاد التمويلات اللازمة الكفيلة بإنجاز البرامج التنموية التي تضمن تطويره (خزينة الدولة، قروض بنكية، منح حق الامتياز أو الشراكة (بغرض فتح مجال التعاون والتعامل والتنسيق مع كل القطاعات الأخرى المعنية لتقديم المساعدة التي تلبى طموح الوزارة في تمويل مشاريعها الوقفية).

-تعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية عبر توسيع دائرة التشاور مع كل الهيئات المالية المختصة، طبقا للتدابير التي جاء بها قانون رقم 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق في 20 أغسطس سنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، مع التأكيد من أهمية دعم السلطات العمومية في تقديم مساعدات وامتيازات مالية وحتى تشريعية تسهم في بناء قاعدة استثمارية وقفية تصل به الى أرقى مرتبة، علي غرار تجارب الدول الاسلامية كالكويت والسودان وتركيا في تجسيده كقطاع ثالث يبرز من خلال الخدمات التضامنية الرامية الى بعث القيم الخيرية والتكافل الاجتماعي وتخفيف أعباء النفقات الاجتماعية علي الخزينة العمومية.

-تحديث منظومة القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات، والتخلص من البيروقراطية، وتشديد الرقابة وتفعيل الخارجية منها سواء من قبل الواقفين أو الجمهور أو الدولة، وتكوين القائمين) النظار (وتأهيلهم، والاهتمام بالحوافز والمكافآت، واستقدام المتخصصين والخبراء في الشؤون الفقهية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية ذو الخبرة والممارسة الوقفية المتخصصة (قداوي، 2018، صفحة 232).

-وجود مؤسسة وقفية في الجزائر مستقلة إداريا وماليا عن الوزارة الوصية، تتولى إدارة شؤون الأوقاف إدارة هادفة معاصرة بما تتضمنه من أساليب متقدمة، تعمل على تهيئة وتحقيق مختلف المتطلبات التشريعية والتنظيمية والتقنية والاجتماعية.

-العمل بالأساليب والأدوات الإدارية الحديثة، التي ترفع من العمل الإداري والاستثماري للأوقاف على حد سواء، وأهمها الجودة الشاملة والتخطيط الاستراتيجي والتميز الإداري والشفافية والحوكمة وأسلوب كايزن والإبداع والابتكار (قداوي، 2018، صفحة 233).

-الخروج من التسيير القديم لاستغلال الأملاك الوقفية المعتمد على الأيجار إلى التسيير الحديث المعتمد على مجموعة من أفكار وحلول الوقف الحديثة التي تعظم شأن الأوقاف في أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية.

-العمل على استقطاب الأوقاف الجديدة، بحيث يكون التفكير خارج الصندوق المركزي للأوقاف في تمويل المشاريع الوقفية.

-تبني الصيغ والأساليب الاستثمارية المستجدة في العمل الوقفي، التي تتماشى مع متطلبات العصر الحالي كالصكوك والصناديق الوقفية.

-نقل النشاط الوقفي من العمل الفردي، إلى العمل المؤسسي الجماعي القائم على تأسيس أوقاف جماعية.

-رقمنة قطاع الأوقاف، واعتماد ترقيم وطني لكل الأملاك الوطنية على مستوى الولايات لتسهيل عملية الرقابة والتقييم.

والاجتماعية والثقافية في المجتمع، بالاعتماد على المشاركة الشعبية والجهود الحكومية، لتحسين الأحوال المعيشية لأفراد المجتمع المحلي.

-وجود العلاقة بين الأوقاف والتنمية المحلية مكنت من تحقيق الكثير من المصالح والأهداف المشتركة بينها في المجال الاجتماعي والاقتصادي كتوفير الخدمات الصحية والتعليمية وإحداث فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة وإقامة المشاريع التنموية وتحقيق التماسك الأسري والتكافل الاجتماعي، وهي كلها مجالات تستهدف تنمية المجتمع المحلي وتحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد.

-ما تزال ممارسات الوقف في الجزائر تهتم أكثر بالمجال الديني، كبناء المساجد والمدارس القرآنية ورعايتها، والإرشاد الديني، وتعليم القرآن الكريم والاهتمام بحفظته، وتوفير السكنات الوظيفية لموظفي السلك الديني وفي هذا خير كبير، ولكنها غابت في مجالات أخرى، خاصة في مجال توفير الخدمات الصحية، والرعاية الاجتماعية للأيتام والعجزة والمعوزين، التضامن الوطني، وفي التنمية الاقتصادية كتقديم القروض الحسنة للشباب لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية.

-تحصي على ولاية الجزائر 58 مدرسة قرآنية، بها أكثر من 26000 طالب من مختلف الفئات العمرية في المجتمع، لتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم.

-تتوفر ولاية الجزائر على كم هائل من الممتلكات الوقفية على اختلاف أنواعها، إلا أن مساهمتها في دعم التنمية المحلية بقيت مقتصرة بشكل كبير على خدمة الجوانب الدينية، ومتواضعة جداً في جوانب أخرى.

-ساهمت المشاريع الوقفية في ولاية الجزائر في توفير بعض المرافق والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع، كما قامت بخلق عدد معتبر من مناصب التوظيف.

-وقفنا على أن المركب الوقفي حي الكرام يحتوي العديد من العقارات المبنية تتمثل في عمارات بها شقق سكنية، ومحلات تجارية، ومكاتب مهنية، ومواقف السيارات، ومبنى للبنك، وفندق، وعيادة طبية وغيرها، كلها يتم تأجيرها بهدف الاستثمار وتحصيل العائد المالي، كما تساهم هذه المرافق ولو بالقدر اليسير في تدعيم التنمية المحلية في ولاية الجزائر.

-تنحصر أهم العقبات المتسببة في ضعف مشاركة الوقف في دعم التنمية المحلية في الجزائر، في غياب العوامل المحفزة للمواطنين على وقف أموالهم وممتلكاتهم، ضعف الوعي وثقافة الأفراد بأهمية الوقف في المجتمع، مركزية اتخاذ القرارات وعدم استقلالية الإدارة المحلية للأوقاف، ضعف القوانين والرقابة ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة في إدارة الوقف، حصر ثقافة الوقف لدى الأفراد في الجوانب الدينية، وغياب دور الإعلامي في نشر الوعي لمفهوم الوقف وأهميته في المجتمع.

-العمل على التنسيق الدولي للاستفادة من الخبرات والتجارب مع الهيئات الدولية الناجحة في مجال الأوقاف، كالأمانة العامة للأوقاف بالكويت، والهيئة العامة للأوقاف بالملكة العربية السعودية، وتبنيها حتى نعطي الفعالية التي ترفع شأن الأوقاف في الجزائر، وتعزيز كفاءتها الاقتصادية والاجتماعية، وليصبح الوقف ميسراً، وفي متناول الجميع من واقفين ومستفيدين.

-اعتماد طاقم إداري متخصص، وهذا لضمان الجدوية والفعالية في إدارة الأوقاف الجزائرية التي ظلت لأمد بعيد تسير بطريقة أقل ما يقال عنها أنها غير فعالة، بل عطلت ترقية الأوقاف بما يتوافق والمعايير العلمية الحديثة في مجال الإدارة (مسدور ومنصوري، 2008، صفحة 101).

-وجود مجهودات مشتركة مدركة لأبعاد الوقف من طرف الدولة والمجتمع للارتقاء بالمنظومة الوقفية، لاستيعاب ما يمكن أن توفره مؤسسة الوقف، خاصة في الظروف الحالية لمواجهة نفقات تكاد لا تنتهي.

-تعميق المفهوم التنموي الشامل للأوقاف، والعمل على تغيير ما لدى أفراد المجتمع من أفكار خاطئة حول الأوقاف خصوصاً انحصارها في النشاط الديني كالمساجد ودور العبادة فقط، والعمل على تغييرها وتبيان أن إسهام الأوقاف أعمق وأشمل، وتوضيح أنها تنموية تشمل المجال التعليمي والصحي والزراعي والصناعي، مع التدليل بالأدلة والأمثلة الكافية الوافية (قداوي، 2018، صفحة 48).

5 خاتمة

بات الاهتمام بموضوع الأوقاف حالياً في الجزائر، نابع من الحاجة إلى البحث عن موارد مالية متنوعة لضخ السيولة في الاقتصاد الوطني، لدعم عملية التنمية المحلية خاصة في هذه الفترة الحالية، التي تبحث فيها الجزائر على الحلول والمعالجات لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، كون الأوقاف تساهم بشكل مباشر في قضايا المجتمع، التي تمس جوانب متعددة كالعبادة والتعليم والصحة والسكن ورعاية الأيتام والتكفل بالمحتاجين وتشغيل العاطلين وخدمة الطبقات الهشة، بل وقد تصبح الأوقاف الممول الرئيسي لمجموعة كبيرة من المشاريع التنموية والخدمات العامة التي يتطلبها المجتمع الجزائري، مما يخفف عبئ النفقات العامة عن ميزانية الدولة.

وبناءً على ما تم عرضه في هذا البحث، توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

1.5. النتائج

وتتمثل النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

-الوقف صدقة جارية له صفة الثبات والاستمرار، وهو أحد موارد التمويل الخيري الإسلامي المستديم.

-التنمية المحلية هي عمليات تغيير للأوضاع الاقتصادية

-إصلاح قطاع الأوقاف في الجزائر ينبغي استقلالية مؤسسة الأوقاف عن الوزارة الوصية، تنمية ثقافة أفراد المجتمع تجاه الوقف، تطوير كفاءات القائمين على الوقف، إتباع الأساليب والصيغ الاستثمارية الحديثة في إدارة الوقف.

2.5. التوصيات

على ضوء النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، فإننا نقدم المقترحات والتوصيات التالية:

- رفع مستوى الوعي الثقافى لدى الأفراد بأهمية العمل الوقفي في التنمية وخدمة المجتمع، لإحياء ثقافة الوقف عبر استغلال المساجد ووسائل الإعلام المتنوعة ومواقع التواصل الاجتماعي.

- ضرورة ربط الاتجاهات الاستثمارية للوقف بخطط التنمية المحلية التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في الجزائر خاصة البلدية.

- الاهتمام بالجانب الاجتماعي في توزيع عائد الأوقاف، وجعله عامل خدمة للمجتمع بما يؤدي إلى تغيير مفهوم السلبي للوقف عند الكثير من الناس.

- توجيه الوقف في الجزائر نحو وضع حلول للمشكلات التي تؤثر على شريحة كبيرة من المجتمع، والتي تعاني منها الأسرة الجزائرية، أهمها الجانب الصحي الذي يمثل حاجة الناس الأساسية في الوقت الحالي، نظرا لارتفاع تكاليف العلاج.

- التشجيع على وقف الأموال النقدية للوفاء باحتياجات المجتمع، من خلال استحداث صناديق وقفية، أو فتح حسابات مصرفية مخصصة لذلك، حيث أن الوقف النقدي يساعد حتى أصحاب الدخل المنخفضة على وقف، مهما كانت قدراتهم المالية، كما أنه من أيسر الأوقاف جمعا وإدارة واستثمارا.

- العمل على إنشاء خلية إعلام على مستوى مديرية الشؤون الدينية والأوقاف، تكلف بالسهر على تحسيس وتوعية الواقفين، من خلال عقد لقاءات دورية تهدف إلى التذكير بأهمية الأوقاف في المجتمع، ومدى إسهامها في التنمية المحلية وتقليل من الفقر وخلق مناصب الشغل.

- ضرورة العمل على مراجعة قوانين الأوقاف في الجزائر، وخاصة المتعلقة بالاستثمار وتوزيع العائد، بما يضمن الحماية والاستمرار لها، وتحديد الجهات المستفيدة منها بدقة.

- توسيع الجهات الحكومية الراعية للأوقاف في الجزائر، وعدم حصرها في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، لتشمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية لدعم الأوقاف ماديا وفنيا، ووزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة لتشجيع إيجاد الأوقاف الخيرية المتعلقة بنشاطها، ووزارة التجارة من خلال الغرف التجارية لحث تجار ورجال الأعمال على وقف جزء من أعمالهم التجارية، وكذلك توقيع اتفاقيات تعاون مع الجهات المستقلة مثل الجمعيات ومؤسسات العمل الخيري كجمعية الهلال الأحمر الجزائري.

- العمل على إنشاء صندوق وقفي لدى مديريات الشؤون الدينية والأوقاف على مستوى كل ولاية، بدل الصندوق المركزي للأوقاف، وذلك من أجل خلق نوع من الاستقلالية في مجال تسيير واستثمار وتنمية الموارد الوقفية.

- السماح للبلديات على المستوى الوطني بالاستثمار في العقارات الوقفية، عملا بالمرسوم التنفيذي 213/18، فالملك الوقفي لما تحوزه البلدية يكون أكثر حفظاً وضماناً من تقديمه إلى المستثمرين الخواص، كما أن البلدية أدرى بالاحتياجات التنموية لسكانها وهذا يساهم في زيادة معدلات التنمية المحلية.

- تشجيع الباحثين في الجزائر على توسيع الدراسات الشرعية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية خاصة بالأوقاف، مع استحداث جائزة وطنية سنوية، يقدمها الديوان الوطني للأوقاف والزكاة، لأحسن بحث علمي يخص الأوقاف الجزائرية.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفان أنه ليس لديهما تضارب في المصالح.

- المصادر والمراجع

الكتب

- البخاري. (1999). كتاب الشروط، باب الشروط في الوقف. السعودية: مكتبة دار السلام.
- عبد العظيم، الجمل. (2008). دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر.
- سليمان بن عبد الله، أبا الخيل. (2004). الوقف وأثره في تنمية موارد الجامعات. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- أسامة عبد المجيد، العاني. (2019). صندوق التمويل الأصغر الوقفي. الرياض: مؤسسة الساعي لتطور الأوقاف.
- المعاني، أيمن عودة. (2010). الإدارة المحلية. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- أمحمدي بوزينة أمّنت. (نوفمبر، 2015). نحو استراتيجية بديلة لتمويل تنمية محلية في الجزائر. مجلة مخبر ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر، صفحة 196.
- حسين رحيم. (2019). مقترح إنشاء صناديق محلية للوقف الأصغر بالجزائر آلية للمساهمة في التنمية المحلية. الملتقى الدولي حول الوقف الإسلامي أداة تمويل وتنمية (صفحة 10.09). قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر.
- دلالي، جيلالي. (2015). تطور قطاع الأوقاف في الجزائر وتنمية موارده. أطروحة دكتوراه في القانون الخاص، 286. كلية الحقوق: جامعة الجزائر 01.
- راغب السرجاني. (2010). روائع الاوقاف في الحضارة الإسلامية. مصر: شركة النهضة.
- رشيد، أحمد. (1986). التنمية المحلية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- سعيد صبري، عكرمة. (2008). الوقف الاسلامي بين النظري والتطبيقي.

الأردن: دار النقائص.

-سمير، دهيليس. (2020). الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناء على تجارب بعض الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة زيان عاشور الجلفة.

-عبد العزيز، بن قاسم. (2010). نبذة في الأوقاف مع بعض النماذج الخاصة بها. السعودية: دار أصالة الحاضر.

-عبد القادر، قداوي. (2018). متطلبات تصكيك موارد الصناديق الوقفية كآلية للنهوض بالدور التنموي للقطاع الوقفي في الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

-عبد اللطيف، محمد عامر. (2006). أحكام الوصايا والوقف. مصر: مكتبة وهبة.

-عبد المطلب، عبد الحميد. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. مصر: الدار الجامعية.

-عمر، قشيووش. (2017). سبل تفعيل استثمار الأملاك الوقفية بالجزائر واقع وأفاق. مجلة الاقتصاد والمناجمنت.

-فارس مسدور، كمال منصوري. (2008). الأوقاف الجزائرية نظرة في الماضي والحاضر. مجلة الأوقاف (العدد 15).

-قحف. (2000). الوقف الإسلامي: تطوره، إدارته، تنميته. سورية: دار الفكر، دمشق.

-محمد مصطفى شلبي. (1982). أحكام الوصايا والأوقاف. بيروت: الدار الجامعية.

-محمد، بن عبد العزيز. (1996). الوقف في الفكر الاسلامي. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

-منذر عبد الكريم القضاة. (2011). أحكام الوقف دراسة قانونية فقهية مقارنة بين الشريعة والقانون. عمان: دار الثقافة

-نجاة يحيوي. (2012). دور الأوقاف في التنمية الاجتماعية في المجتمع الجزائري - دراسة تقييمية ميدانية بمديرية الأوقاف والشؤون الدينية لولاية بسكرة. أطروحة دكتوراه. بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

-نور الدين بولكور، وعز الدين شرون. (2013). دور المصارف - البنوك الوقفية في التنمية. ملتقى الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي غير الربحي في تحقيق التنمية المستدامة. الجزائر: جامعة البليدة.

- كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

نوي الحاج، وآخرون، (2023)، دور الأوقاف في دعم التنمية المحلية في ولاية الجزائر، مجلة الأكاڤيمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 02، جامعة حسبيية بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 538-526.